بأستمرار بين الصادرات والواردات ، وليس لنا أن نرى العجز ، دون أن نلاحظ تسارع نمو الصادرات وبالنسب المشار اليها .

ما تقدم يضعنا في مأزق ، مأزق ناتج عن تناقض دلالات الجداول الخاصة بالتضخم ، وجنون الأسعار ، ودلالات نمو الصادرات ونسبتها للواردات . مأزق لأن التضخم يعني « نقصا » في السلع . وتحسن الصادرات يعني « زيادة » في السلع . التناقض ناتج عن منطق شكلي يحكم علاقة التضخم بالعجز في الميزان التجاري . ولا يعود ثمة تناقض فيما لو وضعت المسائل في أطارها العلمي الصحيح ، فيما لو حددت الأولويات ، فيما لو أوضحت السياسة الأقتصاديةالمتبعة .

استهلاك الأنتاج أم تصديره ؟

سبق لنا الأشارة الى تناقض ظاهرة التضخم التي تعني نقصا في السلع مع ظاهرة زيادة الصادرات ، التي تعني زيادة في السلع ، « النقص » كان في السلع المخصصة للسوق الداخلية ، « والزيادة » كانت في السلع المخصصة للسوق الخارجية . وأية زيادة في مخصص السوق الأولى لا بد وأن تكون على حساب ما يخصص للسوق الثانية . هذه قاعدة بديهية من قواعد علم الأقتصاد ، وأسرائيل تعمل بموجبها منذ سنة ١٩٧٣ . قاعدة تنطبق على اسرائيل ، كما تنطبق على الولايات المتحدة ، كما على الاتحاد السوفياتي ، كما على اي دولة اخرى . قاعدة بديهية ، لأن هنالك ندرة في الأقتصاد ، ولو أطلقت الرغبات الشرائية لما أمكن سدها ولذا ففي حالة الدولة ، كما هو في حالة الفرد العادي ، لا بد من التوفيق بين الحاجات المتناقضة ، وتوزيع الموارد المتاحة حسب الأولوية .

في أسرائيل كان التناقض بين تخصيص كل الأنتاج للأستهلاك المحلي ، أو تصدير نسب متزايدة من الأنتاج،وذلك يكون عادة على حساب الأستهلاك المحلي ، وهو أمر يؤدي حكما للتضخم .

كان القرار الأسرائيلي اختيار طريق الأستقلال الأقتصادي ، من خلال رفع نسبة صادراته لوارداته . ما كان من الممكن ، سلوك ذلك الطريق الا على حساب المستهلك في الداخل . سياسة سليمة لأنه من الأولى الضغط على النفس ، لتخفيف الدين ، والحاجة للخارج . وعلى سبيل المثال فقد زادت صادرات اسرائيل سنة ١٩٧٦ قياسا للعام ١٩٧٥ بـ ٤٩٩,٥ مليون دولار وخفضت الواردات بـ ١٧,٦ مليون دولار،أي أن العجز التجاري قد خفض بـ ٥١٧,١ مليون دولار.اي انه قد أقتطع من السوق الأسرائيلية سلعا تساوي المبلغ المذكور ، أي نقص في السلع ، وبالتالي تضخم . السؤال ، فيما لو أن اسرائيل قد قررت عدم زيادة صادراتها وابقاء العجز التجاري على ما كان عليه في العام السابق فمما لا شك فيه أن التضخم كان سيقل ، وان لم نقل سيتلاشى .

التصدير أو الموت

سنة ١٩٧٣ ، وأثر انعقاد المؤتمر الأقتصادي الثالث ، لخصت صحيفة « الجيروزاليم